التصويب اللغوي والألفاظ المنهي عنها عند الرسول الأكرم (صلى الله عليه وسلم)

أ.م.د كريم حمزة حميدي

كليَّة الإمام الكاظم (عليه السلام)/ أقسام بابل

Linguistic Correction and the Prohibited Words According to the Noble Messenger (PBUH)

Assistant Professor Karim Hamza Hamidi

Imam Al-Kadhim College (PBUH) / Babylon

ملخص البحث

يتناولُ البحثُ الألفاظَ المنهيّ عنها من قبل الرسول (صلى اللهُ عليه وآله)، وجاءت على طريقة المُحدثين في التصويب اللغويّ، فوقفنا عند هذه الألفاظ بتحليلها لغويًّا، وما يتصلُ بها من جهة الذائقة العربيَّة والإسلاميَّة؛ لكون النهي جاء ليوافق الدين الإسلامي، وَعَرَضَ البحثُ لمرويَّات اللحن في عهد الرسول (صلّى الله عليه وآله) وموقفه منها، قبل أن نشرع في استقراء الألفاظ المنهي عنها على ثلاثة محاور بعنوان: تصويبات لغويَّة دعت لها العقيدةُ الإسلاميَّةُ، والتَّعبيرُ القُرآنيّ، وذوقُ النَّبيِّ (صلى الله عليه وآله).

Abstract

The research deals with the words that were forbidden by the Messenger (PBUH), and came in the manner of the modernists in linguistic correction. We stopped at these words by analyzing them linguistically, and what is connected to them in terms of Arab and Islamic taste; since the prohibition came to agree with the Islamic religion. The research presented the narratives of melodies during the era of the prophet (PBUH) and his standpoint on them. Then, the prohibited words are examined on three axes, entitled: linguistic corrections called for by the Islam, the Qur'anic expression, and the Prophet's (PBUH) aesthetic sense.

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسَّلامُ على خَيْرِ مَنْ نطقَ بالضاد، نبيِّنا محمَّد (صلى الله عليه وآله)، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد؛...

فإنَّ عصرَ الرسالةِ المحمَّديَّة قد أحدثَ تغييرًا كبيرًا في ثقافة المجتمع العربي، ومنها الثقافة اللغويَّة؛ إذ أدَّى اختلاط العرب بغيرهم من الوافدين إلى انتشار ظاهرة اللحن في ذلك العصر، وهذا الموضوع قد رُصِدَ في وقتٍ مبكِّرٍ من المهتمين بلغة القرآن الكريم، والمدافعين عن فصاحتها، غير أنَّ الدراسات الحديثة قد أغفلت كثيرًا من النصوص الصريحة في كشف اللحن وتقويمه على لسان الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، ولم تنقل إلّا النَّزر القليل من الروايات التي تناقلها المهتمون بنشأة النَّحو العربيّ.

وبعد متابعةٍ واستقراء لمسائل التصويب اللغوي المنسوبة إليه (صلى الله عليه وآله)، يُمكنني القول إنَّ التصويب اللغويّ في عهد الرِّسالة المُحمَّديَّة لا يقتصرُ على تلك الروايات التي تُعدُّ بأصابع اليد، بل وجدتُ تنظيرًا عمليًّا من الرسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله) في تصويبِ كثيرٍ من الألفاظ والأساليب، حتى إنَّهُ كان يستعملُ ما استعمله المُحدثون من ثنائيَّة: (قُل، ولا تقل)، وهو أسلوبٌ قرآنيٌّ، جاء في قوله تعالى:﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انْظُرْنَا﴾ [سورة البقرة/ من الآية ١٠٤]، وتكادُ تكونُ هذه الآية أوَّلَ شاهدٍ في التصويب اللغويّ. لذا سنكشفُ في هذا البحث عمَّا له علاقة بالتصويب اللغوي في عهد الرِّسالة المحمَّديَّة، وهي مرحلة مهمَّة في إنتاج التنظير اللغويّ على صورته التي عهدناها في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الذي نُسِبَت إليه نشأة النَّحو العربي. من هنا قُسم البحث على ثلاثة محاور تسبقها مقدِّمة وتمهيد، وتتلوها خلاصة بأهم ما جاء في البحث، ثم قائمة المصادر

والمراجع.

أمَّا التمهيدُ، فقد جاء بعنوان: (مرويَّات اللحن في عهد الرسول (ص) وموقفه منها)، وفيه سلطتُ الضوء على الروايات التي تناقلها المؤرخون لنشأة الدرس اللغويّ.

وأمَّا المحاور الثلاثة؛ فقد جاء المحور الأوَّل بعنوان: (تصويباتٌ لُغويَّةٌ دَعَتْ لها العقيدةُ الإسلاميَّةُ)، وفيه تناولتُ أنموذجًا واحدًا بالتفصيل والتحليل.

ثم جاء المحور الثاني ليحمل عنوان: (تَصويباتٌ لُغويَّةٌ دَعَا لها التَّعبيرُ القُرآنيّ)؛ إذ نهى فيها الرَّسولُ الأكرم (صلى الله عليه وآله) عن استعمال بعض المفردات؛ وذلك لوجود البديل الإسلامي (القرآني) المناسب، في حين جاء المحور الأخير بعنوان: (تَصويباتٌ لُغَويَّةٌ دعا لها ذوقُ النَّبيِّ «ص»)، وتناولتُ فيه مسألةً واحدةً ذوقيَّة، ومن ثَمَّ شرعيَّة بعد ثبوت كراهيتها على لسان الرسول (ص).

وأخيرًا أسألُ الله أن أكون قد وفّقت في إظهار شيءٍ من فصاحة رسولنا الكريم (صلى الله عليه وآله)، راجيًا القبول منه، والحمدُ للهِ أوَّلًا وآخرا.

التمهيد: مرويَّات اللحن في عهد الرسول (ص) وموقفه منها

ستكون جولتنا مع بداية الدعوة الإسلاميَّة، وما أُثِرَ عنه (صلى الله عليه وآله) من روايات مرتبطة باللحن وتقويم اللسان، فضلًا عن ذلك تسليط الضوء على البدايات الأولى للحن في العربية، ممَّا أدّى إلى وضع ضوابط لتصحيح اللسان العربي.

وقد أكرم اللهُ سبحانه وتعالى نبيَّه الأكرم (صلّى الله عليه وآله) بأن جعله الناطقَ بلغةِ كتابِهِ المقدَّسِ، فلا ريبَ في أن يكون صاحبُ الأمانةِ أفصحَ العربِ لسانًا، وأوضحَهم بيانًا، وأقومَهم كلامًا، وكلامُهُ بعد كلامِ الله العزيز فصاحةً وبلاغةً؛ إذ يقولُ القرآنُ الكريمُ فيه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى. إنْ

﴿هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم/ الآيتان: ٣ - ٤]. فهذا التفويضُ القرآني المُقدَّس أبهرَ العرب، وكانوا قومَ لغةٍ وفصاحة، فهو حسبُهُ ليتربَّع كلامه على كلام البشر. من هنا أنكر - وبكلِّ فخرٍ - أن يأتي اللحنُ على لسانه، حتَّى إنَّه قال: ((أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنَا أَعْرَبُ الْعَرَبِ، وَلَدَتْنِي قُرَيْشٌ، ونَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ، فَأَنَّى يَأْتِينِي اللَّحْنُ؟))[١]. ويوحي هذا القول أنَّ أمرًا أو سؤالًا عَرَضَ أمامه فأجاب مستنكرًا أن يكون من اللحانين؛ لأنَّه نبيُّ الله، ومن بيتِ أفصح النَّاس، ومن قبيلةٍ لا تُجارى بالفصاحةِ، فكلُّ هذه العوامل جعلته أفصح النَّاس لسانًا.

كان رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله) مصوّبًا لغويًّا في عدد من المواقف؛ لأنَّه «أفْصحُ الْعَرَب، وَكَلَامه جارٍ عَلَى أوضح الْإِعْرَاب، وَأَعْلَى مَرَاتِب الصَّوَاب»[٢]. ومن أقدم الروايات التي نُقِلَتْ في كتبِ الحديثِ واللغة، وأشارت إلى اللحن وتصويب الكلام، ما روي من لحنِ أحد الموالي أو المتعرّبين بحضرته (صلّى الله عليه وآله)، فقال: ((أرْشِدُوا أخاكم فقد ضَلَّ))[٣]. فالرُّشْدُ ضدُّ الضلال، والضلال من ضَلَّ يَضِلُّ بِالْكَسْرِ ضَلَالًا وَضَلَالَةً ضدُّ الهُدَى والرَّشاد[٤]، فاللحنُ في الكلام يساوي فعل الضلالة، ومن هنا سمي اللحن ضلالًا[٥]. وهذا الحديثُ يدلُّ على أنَّ اللحن لم يكن شائعًا قبل ذلك، ولو كان معروفًا في العرب قبل ذلك العهد، ومستقرَّ الأسباب التي يكون عنها، لجاءت عبارة الحديث على غير هذا الوجه؛ لأنَّ الضلالَ خطأٌ كبير، والإرشاد صواب أكبر منه في معنى التضاد، بل إن عبارة الحديث تُرجح بأن ذلك اللحن كان أول لحن سمعه أفصح العرب (صلى الله عليه وآله)[٦]. لذا كان حريصًا على عدم قبول اللحن؛ لأنَّه بمنزلة الإثم، والواجب الشرعي يُحتّمُ عليه رفضه وتصويبه.

ولأنَّه (صلّى الله عليه وآله)

صاحبُ الرسالة السماوية المنزلة على البشريَّة جمعاء، كان تعامله مع غير العربِ متواصلًا، ولشيوع اللحن على ألسنتهم، فمن البدهيّ ألّا يرتضي اللحن، لذا كان مصوّبًا تارةً - كما في الرواية المتقدِّمة -، وتارةً أخرى متحدّثًا بلغة أحد الأقوام العربية، ليفهم رجلًا الحكم الشرعي، فروي «عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ)). قَالَ الْخَطِيبُ: أَرَادَ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ، وَهَذَا لُغَةُ الْأَشْعَرِيِّينَ، يَقْلِبُونَ اللَّامَ مِيمًا، فَيَقُولُونَ: رَأَيْنَا أُولَئِكَ امْرِجَالَ، يُرِيدُونَ الرِّجَالَ، وَمَرَرْنَا بِامْقَوْمِ، أَيْ بِالْقَوْمِ، وَهِيَ لُغَةٌ مُسْتَفِيضَةٌ إِلَى الْآنَ بِالْيَمَنِ»[٧]. فحديثه (صلى الله عليه وآله) بلغة ذلك الرجل ليس من باب اللحن، بل هو من سعة اللغة، وتيسيرِ التواصل مع النَّاس. ويدلُّ على «قدرةٍ فائقةٍ على الحوارِ والمناقشة، وتمكّنٍ من وسائل الإقناع، ومعرفةٍ واسعةٍ بلهجات العرب على اختلافها، رغم تعدّد قبائلهم وتنائي ديارهم»[٨]. وهذا إقرارٌ بقبول اللهجات العربيَّة التي تكلّم بها العرب آنذاك، بما أنَّها فصيحةٌ لم تخرج عن سنن العرب في كلامها. ويكفي أنَّهُ القائلُ: ((إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ كَذَلِكَ أُمِرْنَا أَنْ نُكَلِّمَ النَّاسَ بِقَدْرِ عُقُولِهِمْ))[٩]، وفيه دلالةٌ على أنَّ اللهَ عزَّ وجل علَّمه من فنون الخطاب ما لم يُعلِّمْه النَّاس جميعًا.

إنَّ الإبداعَ في اللغةِ لا تحدُّهُ حدود، ولا يتَّخذُ طابعَ التعبيرِ فقط، فقد حفلَ التاريخ بأمثلةٍ كثيرةٍ من الخطباء والمفوّهين، بل إنَّ الكلامَ قد يُضاهي آلةً حربيَّةً، كما عبَّر الرَّسولُ (صلّى الله عليه وآله) لحسَّان: ((فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَكَلَامُهُ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَقْعِ النَّبْلِ))[١٠]. فاستعملت الأشعار والخطب كأداةٍ حربيَّةٍ في المعارك والنزالات، وكان الكلامُ سببًا في كثيرٍ من الحروب، كما قال

الشاعرُ[١١]:

فإنَّ النَّارَ بالعُودين تُذكَى

وإنَّ الحَرْبَ أوَّلُها الكلامُ

ومن مظاهر الإبداع في اللغةِ أن لا تقف عند حدود لغتك الأُم، وإذا كان العالَمُ يتحدَّثُ عن جوزيبي ميزوفانتي بوصفه المثالَ الحسن في معرفة أكبر عدد من اللغات في العالم؛ إذ عُرِفَ عنه أنَّه كان يتحدَّثُ خمسًا وأربعين لغة، ومنها العربيَّة[١٢]، فإنَّ رسولَ الله (صلّى الله عليه وآله) قد خبر عددًا من اللغات بالإلهام تارةً، وبالاستعمالِ تارةً أُخرى، ويدخلُ في ذلك اللهجات، التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربيَّة كما سبق تمثيله. والحالُ كذلك بالنسبة إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)؛ إذ قال عنه السيوطيُّ (ت٩١١هـ): «وكان أعلم الناس بكلام العرب وزعموا أنه كان يجيب في كل اللغة»[١٣].

وممَّا يُروى عنه (صلّى الله عليه وآله) حثُّه على إصلاح الألسنة وتعلُّم اللغة؛ فروي عنه أنَّه قال: ((رَحِمَ اللهُ رَجُلًا أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ))[١٤]. فهي دعوةٌ صريحةٌ مشفوعةٌ بالرحمةِ لمن يتجنَّب اللحن في كلامِهِ. وفي حديثٍ مقاربٍ لِما تقدَّم روي عن الإمام محمّد الباقر (عليه السلام) عن جدِّه رسول الله (صلّى الله عليه وآله) قائلًا: قال رَسُولُ الله (صَلّى اللهُ عليه وآله): ((أَعربوا الكلامَ كَيْ تُعْربوا القرآن))[١٥]. ومعنى ذلك أنَّ التكلُّم بالعربية السليمة الخالية من اللحن؛ يؤدّي إلى قراءة القرآن قراءة صحيحة، ومن ثَمَّ الوصول إلى المعنى، الذي يُفصحُ عنه الإعراب. وفي حديثٍ آخر عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): ((أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ، وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ)). والمراد بالإعراب هنا معرفة المعنى، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند أهل النَّحو. وكلُّ ما تقدَّم يؤكّد حرصَ الرسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله) على الاهتمام باللغة العربية الفصحى وتجنّب اللحن. ولتناول مظاهر التصويب اللغوي أو الألفاظ

المنهي عنها عنده (صلى الله عليه وآله) سنقسم البحث على المحاور الآتية:

أوَّلًا: تصويباتٌ لُغويَّةٌ دَعَتْ لها العقيدةُ الإسلاميَّةُ

أُثِرَ عن الرسول (صلى الله عليه وآله) مواقف مرتبطة بالتصويب اللغويّ، بعضها قد يخرج عن إطار اللغة، ويدخلُ في باب النهي عن اللفظ، أو كراهية التعبير فيه، من دون التعليل عن السبب في ذلك، وقد حاولتُ الوقوفَ عندها، وتعليلها بما يحتمله من قرائن لفظيَّة أو معنويَّة. ومن نماذج التصويب اللغوي عنده (صلى الله عليه وآله) قولُهُ: ((لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ الله، وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ قُولُوا مَا شَاءَ الله ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ))، وقد روي عنه بروايات مختلفة:

قال: ((لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ الله، وَشَاءَ فُلَانٌ، قُولُوا مَا شَاءَ الله، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ))[١٦].

وعَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا، أَتَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ) فَكَلَّمَهُ، فَقَالَ: مَا شَاءَ اللهُ، يَعْنِي وَشِئْتَ، فَقَالَ: «وَيْلَكَ أَجَعَلْتَنِي وَاللهَ عَدْلًا؟ قُلْ: مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ»[١٧].

قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ لِرَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: نِعْمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ: مَا شَاءَ الله، وَشَاءَ مُحَمَّدٌ. فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ الله وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ، قُولُوا: مَا شَاءَ الله، ثُمَّ شَاءَ مُحَمَّدٌ»[١٨].

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ الله عَنْهُ أَنَّ الْيَهُودَ، قَالُوا لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ أَوْ لِقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ: نِعْمَ الْقَوْمُ أَنْتُمْ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ مَا شَاءَ الله وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ الله وَمَا شَاءَ مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ الله وَحْدَهُ»[١٩].

عَن حُذَيْفَة قَالَ: رَأَيْتُ فِي النّوم كَأَنَّ رجلًا من الْيَهُود يَقُول: تَزْعُمُونَ أَنَّا نُشْرِكُ بالله وَأَنْتُم تُشركون. تَقولُونَ: مَا شَاءَ الله وَشاءَ مُحَمَّد، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي كُنْتُ أَكْرَهُهَا لَكُمْ، قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ شِئْتَ»[٢٠].

اختلفت روايات هذا الحديث، وكان المضمون واحدًا، وقد عمدتُ إلى ذكرها؛ لتضمّن بعضها علّة المنع من قبل رسول الله (صلى الله عليه وآله) أو سببه. والرواية الأكثر تداولًا: ((لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ الله، وَشَاءَ فُلَانٌ، قُولُوا مَا شَاءَ الله، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ)). ويظهرُ من الروايات المتقدِّمة أنَّ الإشكالَ في هذا الحديث هو عطفُ مشيئة الله على مشيئة البشر بالواو التي تفيد التشريك، بخلاف (ثُمَّ) التي تفيد التراخي؛ لذلك جاءت العبارات الآتية: (وَيْلَكَ أَجَعَلْتَنِي والله عَدْلًا؟)، وقال: (قُولُوا: مَا شَاءَ الله وَحْدَهُ). أي هو لا يريد المشاركة مع مشيئة الله بالواو، بل المشيئة لله وحدَه. قال البغويُّ: «وذلك أنَّ (الواو) حرف الجمع والتشريك، و(ثم) حرف النسق بشرط التراخي، فأرشدهم إلى الأدب في تقديم مشيئة الله سبحانه على مشيئة من سواه»[٢١].

وفي إطلالةٍ نحويَّةٍ على هذا الحديث قدَّر علي بن سلطان الملا الهروي (ت١٠١٤هـ): (كان) أو (كائنٌ) بعد (ما شاء الله)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الله وَعِبَادِهِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ وَالِاشْتِرَاكِ؛ ولِيَنْدَفِعَ تَوَهُّمُ الِاشْتِرَاكِ فِي الْحُكْمِ وَلَوْ بِالتَّرَاخِي أَيْضًا، وَحِينَئِذٍ يكونُ قَوْلُهُ: (ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ) جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً، أَوْ مَعْطُوفَةً عَلَى الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ، وَ(ثُمَّ) لِتَرَاخِي الْأَخْبَارِ[٢٢]. ويُمكننا ترجيح الاستئناف على العطف في جملة (ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ)؛ وذلك لاشتراط بعض النحويين معنى التراخي في (ثُمَّ) مع المفردات، وليس الجمل، قال ابن الأثير (ت٦٠٦هـ): «وأمّا (ثُمَّ) فمعناه الجمع بمهلةٍ وتراخٍ مع المفردات، فإذا عطفت بها الجمل لم يلزم التراخي فيها»[٢٣]. وهو رأيٌ يُجنّبنا عطفَ مشيئة العباد على مشيئة الله تعالى.

واحتج بعضُ النَّحويين بهذا الحديث للدلالة على أنَّ (الواو)

للجمع والتشريك[٢٤]. فلو كانت (الواو) لا تقتضي الجمع والتشريك، لَجَرَتْ مجرى (ثُمَّ)، وَلَمَا فَرَّقَ النَّبِيُّ (صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله) بينهما، فلا يجوزُ الاقتران بين مشيئة الله وعباده باستعمال (الواو)؛ لإفادتها المعنى المتقدِّم. أمَّا (ثُمَّ)، فهي حرفُ عطفٍ يفيدُ الترتيب بمهلةٍ وتراخٍ، ولا تأتي بمعنى الواو، وهذا رأيُ جمهور النحويين[٢٥]، قال الزمخشري: «و(الفاء) و(ثمَّ) و(حتى) تقتضي الترتيب، إلّا أنَّ الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، و(ثمَّ) توجبه بمهلة، ولذلك قال سيبويه: (مررتُ برجلٍ ثمَّ امرأة) فالمرور ههنا مروران»[٢٦]. من هنا اختار الرسولُ الأكرمُ (صلّى الله عليه وآله) العطفَ بـ(ثُمَّ) مع مشيئة العباد؛ وتجنّب العطف بـ(الواو) مع مشيئة الله.

وهناك دلالةٌ لطيفةٌ في استعمال (ثُمَّ) هنا لا تتوقفُ عند حدود التراخي، بل تتعدَّى إلى الزَّمن والرّتبة، قَالَ الطِّيبِيُّ: «(ثم) ههنا يحتمل التراخي في الزمان وفي الرتبة: فإنَّ مشيئة الله تعالى أزليَّة ومشيئته حادثة تابعة لمشيئة الله تعالى: (وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الله) [سورة الإنسان/ ٣٠]، وَمَا شَاءَ الله كَانَ، وَمَشِيئَةُ الْعَبْدِ لَمْ يَقَعْ أَكْثَرُهَا فَأَيْنَ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى؟»[٢٧]. وهذا يدلُّ على قدرته (صلّى الله عليه وآله) اللغويَّة، ومعرفته أسرار اللغة، وهو درسٌ أخلاقيٌّ لنا في معرفة حدود الأدب مع الذات الإلهيَّة قولًا وفعلًا.

وفي الإجمال نحنُ أمام خيارات متعددة في استعمال التركيب المتقدِّم بين الصواب والخطأ، على النحو الآتي[٢٨]:

(ما شاء الله وحده)، وهذه كلمة فيها تفويضُ الأمر إلى الله، واتفق عليها المسلمون، يقولون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

(ما شاء الله ثم شاء فلان)، وهذا أجازه النبي (صلّى الله عليه وآله) وأرشد إليه.

(ما شاء الله وشاء فلان)، هذا

التركيبُ محرَّمٌ، وغيرُ جائز؛ وذلك لأنَّ المتكلّم بها جعل المخلوقَ مساويًا للخالق عزّ وجل في المشيئة.

(ما شاء الله فشاء فلان) – بالفاء – فهذه محلُّ نظرٍ؛ لأنَّ الترتيب فيها واردٌ بمعنى أنك إذا قلت: (فشاء)، فالفاء تدلُّ على الترتيب، لكنها ليس مثل (ثُمَّ)؛ لأنَّ (ثمَّ) تدلُّ على الترتيب بمهلة، وهذه تدل على الترتيب بتعقيب، ولهذا فهي محلُّ نظرٍ، ولم يرشد إليها النبي (صلى الله عليه وآله).

ثانيًا: تَصويباتٌ لُغويَّةٌ دَعَا لها التَّعبيرُ القُرآنيّ

نهى الرَّسولُ الأكرم (صلى الله عليه وآله) عن استعمال بعض المفردات؛ وذلك لوجود البديل القرآني المناسب، وإن لم يُشِر إلى الاستعمال القرآني، ولكن عند الوقوف على معنى اللفظ ودلالته يتبيَّنُ لنا أنَّ القرآنَ الكريم هو الحاكمُ في ترجيحِ لفظةٍ على أخرى، ومن شواهد الألفاظ المنهيّ عنها قوله (صلى الله عليه وآله): لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: زَرَعْتُ وَلْيَقُلْ: حَرَثْتُ

روي عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله) أَنَّه قَالَ: ((لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: زَرَعْتُ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ: حَرَثْتُ)) قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [سورة الواقعة/ ٦٤]))[٢٩].

إنَّ موضع الإشكال (اللغويّ) في الحديثِ المتقدِّم يقع في استعمال إحدى المفردتين: (زرع)، و(حرث) مكان الأخرى. وفي المعاجم اللغوية لا نجد فرقًا بينهما، قال الأزهريُّ: «الزَرْع: نَبَات كل شَيْء يُحْرَث. وَالله يَزْرعه أَي يُنَمِّيه حَتَّى يبلغ غَايَته. وَيُقَال للصبيّ: زرعه الله أَي أَنْبَتَهُ»[٣٠]. فعلى الرَّغم من إقراره بأنَّ الزَّرْعَ يصدقُ على كلِّ شيءٍ يُحرَث، غير أنَّه يُثبتُ بأنَّ الله عزَّ وجل هو مَن يزرعه وينمّيه.

وثمَّة فرقٌ بينهما رصده المهتمون

بالفروق اللغويَّة، قال أبو هلال العسكري: «الفرق بينهما أنَّ الحرث: بذر الحب من الطعام في الأرض. والزرع: نبته نباتًا إلى أن يبلغ، ويؤيّده قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ. أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [سورة الواقعة/ ٦٣ - ٦٤]. حيث أسند الحرث إلى العباد، والزرع إلى نفسه - سبحانه - وروي عنه - صلى الله عليه وآله - أنه قال: ((لا يقولنَّ أحدكم زرعتُ، وليقل حرثتُ)). وهو يرشد إلى ما ذكرناه»[٣١].

وقد وقف المفسرون على هذا الحديث عند تفسيرهم قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ. أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾. قال الماورديُّ: «{أَفَرَءَيْتُمْ مَّا تَحْرُثُونَ} الآية. فأضاف الحرث إليهم والزرع إليه تعالى؛ لأنَّ الحرث فعلُهم ويجري على اختيارهم، والزرع من فِعْلِ الله وينبتُ على اختياره لا على اختيارهم، وكذلك ما روي عن النبي (صلى الله عليه [وآله] وسلم): ((لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُم زَرَعْتُ وَلَكِن لِيَقُلْ حَرَثْتُ)). وتتضمن هذه الآية أمرين:

أحدهما: الامتنان عليهم بأن أنبت زرعهم حتى عاشوا به ليشكروه على نعمته عليهم.

الثاني: البرهان الموجب للاعتبار بأنَّه لمَّا أنبت زرعهم بعد تلاشي بذوره وانتقاله إلى استواء حاله، من العفن إلى الترتيب حتى صار زرعاً أخضر، ثم جعله قويًّا مشتدًّا أضعاف ما كان عليه، فهو بإعادة من مات أحق وعليه أقدر»[٣٢].

إنَّ المعنى الإجمالي الذي نلمسه من هذا التفسير هو بيان القدرة الإلهيَّة المسبّبة للزرع، فلا طاقةَ للإنسان سوى أن يبذرَ البذر، وينتظرَ زرع الله. وفي ذلك إشارةٌ إلى خلقِ بني البشر، وتذكيرٌ لهم بأنَّهُ قادرٌ على أن يعيدهم إلى الخلق الأوّل؛ إذ إنَّ الآيةَ تتمَّةٌ إلى الآيات التي تحدَّثت عن نشأة الخلق، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الواقعة/

٦٢]. قال الطبرسيُّ: «(أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون) أي أنتم تنبتونه، وتجعلونه زرعا، أم نحن المنبتون. فإنَّ مَن قَدَرَ على إنبات الزرع من الحبة الصغيرة، وأن يجعلها حبوبًا كثيرة، قَدَرَ على إعادة الخلق إلى ما كانوا عليه»[٣٣].

ومن المفسرين الذين أولوا هذا الحديث مزيدًا من البحث والتعليق القرطبيُّ؛ إذ ذكر دعاءً لحفظ الزرع، مستوحًى من الآية موضع الشاهد، قائلًا: «وَالْمُسْتَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ يُلْقِي الْبَذْرَ فِي الْأَرْضِ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الِاسْتِعَاذَةِ (أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ) الْآيَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: بَلِ اللهُ الزَّارِعُ وَالْمُنْبِتُ والمبلغ، اللهم صلِّ[٣٤] عَلَى مُحَمَّدٍ، وَارْزُقْنَا ثَمَرَهُ، وَجَنِّبْنَا ضَرَرَهُ، وَاجْعَلْنَا لِأَنْعُمِكَ مِنَ الشَّاكِرِينَ، وَلِآلَائِكَ مِنَ الذَّاكِرِينَ، وَبَارِكْ لَنَا فِيهِ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ. وَيُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَمَانٌ لِذَلِكَ الزَّرْعِ مِنْ جَمِيعِ الْآفَاتِ: الدُّودُ وَالْجَرَادُ وَغَيْرُ ذَلِكَ، سَمِعْنَاهُ مِنْ ثِقَةٍ وَجَرَّبَ فَوَجَدَ كَذَلِكَ»[٣٥].

ثمَّ زاد القرطبي: «وَقَدْ يُقَالُ: فُلَانٌ زَرَّاعٌ كَمَا يُقَالُ حَرَّاثٌ، أَيْ يَفْعَلُ مَا يَئُولُ إِلَى أَنْ يَكُونَ زَرْعًا يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ. وَقَدْ يُطْلَقُ لَفْظُ الزَّرْعِ عَلَى بَذْرِ الْأَرْضِ وَتَكْرِيبِهَا تَجَوُّزًا. قُلْتُ: فَهُوَ نَهْيُ إِرْشَادٍ وَأَدَبٍ لَا نَهْيَ حَظْرٍ وَإِيجَابٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ عَبْدِي وَأَمَتِي وَلْيَقُلْ غُلَامِي وَجَارِيَتِي وَفَتَايَ وَفَتَاتِي) وَقَدْ مَضَى فِي (يُوسُفَ) الْقَوْلُ فِيهِ. وَقَدْ بَالَغَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فَقَالَ: لَا يَقُلْ حَرَثْتُ فَأَصَبْتُ، بَلْ يَقُلْ: أَعَانَنِي اللهُ فَحَرَثْتُ، وَأَعْطَانِي بِفَضْلِهِ مَا أَصَبْتُ». لقد أضاء القرطبيّ في كلامه هذا جملة من الأمور، هي:

إجازته لفظ (زرَّاع)، و(حرَّاث)؛ لأنَّه يفعلُ فعلًا يؤولُ إلى الزَّرْع، وهو بذلك يُشيرُ إلى قوله تعالى: (كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ). والسؤالُ هنا: كيف يؤوّلُ إطلاقُ القرآن الكريم لفظ (الزرَّاع) على بني البشر؟ أجاب ابن عادل الحنبلي على

هذا الإشكال، قائلًا: «فإن قيل: إذا كان الزَّارع هو الله، فكيف قال تعالى: (يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ) [سورة الفتح/ من الآية ٢٩]. وقال عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَامُ: «الزَّرْعُ للزُّراع»، فالجواب: أنَّ الحرثَ أوائل الزَّرع، والزرع أواخر الحرث، فيجوز إطلاق أحدهما على الآخر لاتِّصاله به»[٣٦]. وهو بذلك يوافقُ أهل اللغة في عدم التفريق بين الزرع والحرث باعتبار ما يتصل بينهما، وقد عدَّه القرطبي تجوّزًا.

عدَّ القرطبيُّ أنَّ النَّهيَ في استعمال (الزرع) هُوَ نَهْيُ إِرْشَادٍ وَأَدَبٍ لَا نَهْيَ حَظْرٍ وَإِيجَابٍ، مستعينًا بحديثٍ مشابهٍ من جهة الاعتبار، مفضيًا في نهاية كلامه بمبالغة العلماء في التصويب والتخطئة. ويُفهمُ من كلامه أنَّ المسألةَ تؤخذُ من حيث الأدب والاعتبار، لا من حيث اللغة والقياس، ويبدو أنَّ السبب في ذلك هو ورودُ نقيض هذا الاستعمال في القرآن الكريم والحديث النبويّ، كما نقل أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب (ت٣٦٠هـ)، قائلًا: «روي أنَّ النبي، (صلى الله عليه [وآله] وسلم)، قال: «لا يقولن أحدكم: زرعت. ولكن ليقل: حرثت» من أجل هذه الآية. وهذا خبرٌ وإن كان حسن الإسناد، فله معارضٌ يشهدُ له القرآنُ وهو قوله: «إنَّ الله لم يبعثني تاجرًا، ولا زرّاعًا». وقال الله: (كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ)، فسمّاهم كما ترى. وقد دللنا - في غير موضع - على إجازة تسمية الناس بأسامي الله»[٣٧]. إنَّ ما تحدَّث به العالمان الفاضلان يؤخذُ بعين الاحترام والامتنان، غير أنَّ القرآن الكريم قد استعمل لفظ (الحرث) وأراد به الزرع منسوبًا إلى غير الله، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ، وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء/ ٧٨]، وقوله: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ

مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا واللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾ [سورة آل عمران/ ١٤]، فما نهى عنه الرسول (ص) يؤخذُ على إطلاقه باستثناء ما أجازه اللغويون والمفسرون مستندين إلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

وبذلك نخلصُ إلى نتيجةٍ مفادها: كراهية استعمال (زرع) وإرادة (حرث)، وجواز استعمال (الزُّرّاع) و(الحُرَّاث) وإرادة ما يؤولُ إليه الزَّرع. واستنادًا إلى الأحاديث المتقدّمة أجاز السيوطي قولنا: (زارع)[٣٨].

ب - قل: مَنْ يُطِعِ اللهَ ورسولَه فقد رشَدَ ومَنْ يُعْصِ اللهَ ورسوله فقد غوى. ولا تقل: وَمَنْ يُعصهما.

نصُّ الحديث:

«رويَ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا، فَقَدْ غَوَى. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ: «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ»»[٣٩].

تَشَهَّدَ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآلِه] وَسَلَّمَ: «بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ»[٤٠].

نهى الرسول (ص) عن الجمع بينه وبين الله سبحانه وتعالى بالضمير؛ تحرّزًا من التسوية بينهما، وطلبًا للتأدّب في ذكر الله عزّ وجل. ويؤكِّدُ هذه الحقيقة عود الضمير على (الله ورسوله) في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم بالمفرد، وليس المثنى[٤١]؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [سورة التوبة/ من الآية ٦٢]، وقوله: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [سورة التوبة/ من الآية ٧٤]، وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ [سورة الأنفال/ من

الآية ٢٠]. وسنأتي على دلالة الحديث عند المفسرين لاحقًا.

وقد ذكر بعض علماء اللغة هذا الحديث، مبيّنين سببَ عدم عود الضمير بالتثنية على الله ورسوله، قال ابن الأثير: «إِنَّمَا ذَمَّهُ - يعني الرسول (صلى الله عليه وآله) -؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ فِي الضَّمير بينَ الله وبينَ رَسُولِهِ فِي قَوْلِهِ: (وَمَنْ يَعْصِهِما)، فأمرَه أنْ يَأْتِيَ بالمُظْهر ليتَرَتَّب اسمُ الله تَعَالَى فِي الذِّكر قبلَ اسْم الرَّسُولِ (صَلَّى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ). وَفِيهِ دليلٌ عَلَى أنَّ الواوَ تُفيد التَّرتيبَ»[٤٢]. وهنا يذكرُ ابن أثير أمرين، لم نُشِر إليهما، وهما:

١- تقديمُ ذكر الله سبحانه وتعالى على رسوله الكريم (صلّى الله عليه وآله). وهو مبدأٌ موافقٌ لسنن العرب في كلامها، بتقديم الأهم والأولى، ولا يتحقق ذلك إلّا مراعاةً لِمَا يتطلّبه الموقف، قال سيبويه: «كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم»[٤٣].

٢- أنَّ الحديثَ المتقدِّمَ فيه دليلٌ عَلَى أنَّ الواوَ تُفيد التَّرتيبَ كما قال ابن الأثير، وهذا أمرٌ فيه خلاف بين المفسرين واللغويين؛ لأنَّ هناك من خالف هذا الرأي، وفي المسألة تفصيل كبير[٤٤].

ويتلخصُ الخلاف بين النحويين في دلالة (الواو) على النحو الآتي:

أ- دلالة (الواو) على مطلق الجمع، أي: «إشراك الثاني فِيمَا دخل فِيهِ الأول، وَلَيْسَ فِيهَا دَلِيل على أَيّهمَا كَانَ أَوّلًا»[٤٥]. قال سيبويه: «يجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو) والمبدوء به في المرور (عمرو)، ويجوز أن يكون (زيدًا)، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدة. فالواوُ تَجمع هذه الأشياءَ على هذه المعاني. فإذا سمعتَ المتكلِّمَ يَتكلّم بهذا أَجبتَه على أيَّها شئتَ؛ لأنها قد جَمعتْ هذه الأشياءَ. وقد تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرو)، على أنّك مررت بهما مُرُورَيْن، وليس في ذلك

دليلٌ على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: ومررتُ أيضاً بعمرو. فنفْيُ هذا: (ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمرو)»[٤٦].

وهذا رأيُ معظم النحويين[٤٧].

ب- ذهب جمعٌ من النحويين[٤٨] إلى أنَّ (الواو) تفيد الترتيب.

والرأيان كلاهما فيه نظر، ولا مجال للخوض في ترجيح أحدهما أو رفضه؛ فقد سَبَقنا في ذلك كثير من العلماء المتقدّمين والمعاصرين. وما يهمّنا هو دلالة الواو في الحديث المتقدِّم. ومن أكثر العلماء شرحًا وتفصيلًا لدلالة الواو عمومًا، ودلالتها في الحديث المتقدِّم خصوصًا هو صلاح الدين أبو سعيد الدمشقي العلائي (ت٧٦١هـ)، قال في فصل: (فِيمَا احْتج بِهِ لِلْقَائِلين بِأَنَّ الوَاو للتَّرْتِيب): «وَثَالِثهَا: مَا جَاءَ فِي صَحِيح مُسلم أَنَّ خَطِيبًا قَامَ بَين يَدي النَّبِي (صلى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسلم)، فَقَالَ: (من يطع الله وَرَسُوله، فقد رشد، وَمن يعصهما، فقد غوى)، وَالدّلَالَة من هَذَا ظَاهِرَة، فَإِنَّهَا لَو كَانَت لمُطلق الْجمع لم يكن بَين الْكَلَامَيْنِ فرق. وَأجَاب عَنهُ جمَاعَة من أَئِمَّة الْأُصُول وَغَيرهم بِأَنَّهُ (صلى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسلم) إِنَّمَا أنكر عَلَيْهِ؛ لإتيانه بالضمير الْمُقْتَضِي للتسوية، فَأمره بالْعَطْف وإفراد اسْم الله تَعَالَى؛ تَعْظِيمًا لَهُ بِتَقْدِيم اسْمه، بِدَلِيل أَنَّ مَعْصِية الله مَعْصِية رَسُوله (صلى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسلم)، وَكَذَلِكَ الْعَكْس، فَلَا تَرْتِيب بَينهمَا، بل كل مِنْهُمَا مستلزمة لِلْأُخْرَى»[٤٩].

وللإجابة عن تأويل أهل الأصول وغيرهم نقول بالآتي:

أ- إنَّ الترتيب ظاهرٌ في حديث الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ إذ اعترض على ذلك الخطيب بقوله: (بئس الخطيب أنت...).

ب- إنَّ قولهم: (إنَّ مَعْصِية الله مَعْصِية رَسُوله (صلى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسلم)، وَكَذَلِكَ الْعَكْس، فَلَا تَرْتِيب بَينهمَا، بل كل مِنْهُمَا مستلزمة لِلْأُخْرَى) لا يصحُّ؛ بدلالة عود الضمير - في مواضع الجمع بين الله ورسوله - بالمفرد في قوله تعالى:

(والله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)، وقوله: (وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ الله وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ)، وقوله: (أَطِيعُوا اللهَّ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ). ولو كانت هذه المواضيع - رضا الله ورسوله، وفضل الله ورسوله، وطاعة الله ورسوله - متساوية في المرتبة والحكم، لَمَا عاد الضميرُ على مفرد، وهو الله (عزَّ وجل). فالترتيبُ مُرادٌ في هذه النصوص المقدَّسة، وكذا في حديث الرسول المتقدِّم.

ت- ذكر المؤلّفُ (صلاح الدين العلائي): أنَّ «قَوْلهم: إِنَّ معصيتهما لَا تَرْتِيب فِيهَا، فَإِنْ كَانَ المُرَاد التَّرْتِيب الزماني فَمُسلم وَلَا يلْزم مِنْهُ عدم التَّرْتِيب مُطلقًا، فَإِنَّ التَّرْتِيبَ تَارَة يكون بِالزَّمَانِ، وَتارَة يكون بالرتبة، وَإِن كَانَ المُرَاد بِهِ عدم التَّرْتِيب مُطلقًا فَلَيْسَ ذَلِك بِصَحِيح؛ لِأَن فِيهَا التَّرْتِيبَ بالرتبة؛ إِذْ لَا شكّ أَن مَعْصِيّة الرَّسُول (صلى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسلم) مرتبَة على مَعْصِيّة الله تَعَالَى، وَإِن كَانَ كل وَاحِد مِنْهُمَا يسْتَلْزم الْأُخْرَى»[٥٠]. إذ أكَّد الترتيب الزماني، والترتيب بالرتبة في الحديث المتقدِّم.

إنَّ رواية الحديث المتقدِّم لها أثرٌ كبيرٌ في دلالته، فمنهم من روى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) خطبةً تضمّنت قوله: (ومن يعصهما) - أي: كما قرأها الخطيب -، روي عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: «كَانَ صَدْرُ خُطْبَةِ رَسُولِ الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ): ((الْحَمْدُ لله نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، مَنْ يُطِعِ الله وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى...))»[٥١]. وبهذه الرواية ردَّ المؤمنون بأنَّ (الواو) لمطلق الجمع على إفادتها الترتيب في الحديث المتقدِّم، ولكنهم احتاجوا إلى تفسير النهي الوارد عن الرسول (ص)، وفي

تفسير النهي وعدمه قالوا[٥٢]:

أ- إِنَّ هَذَا خَاص بِالنَّبِيِّ (صلى الله عَلَيْهِ وآله)، فَإِنَّهُ يُعْطي مقَام الربوبية حَقّه، وَلَا يُتَوَهَّم فِيهِ تسويته لَهُ، فَلهَذَا جَاءَ بالإتيان بِالْجمعِ بَين الاسمين بضمير وَاحِد من كَلَام النَّبِي (صلى الله عَلَيْهِ وآله) فِي الْحَدِيثين الْمُشَار إِلَيْهِمَا. وقد أمر (صلى الله عَلَيْهِ وآله) ذَلِك الْخَطِيب بِالْإِفْرَادِ؛ لِئَلَّا يُوهم كَلَامه التَّسْوِيَة، وَهُوَ مثل الحَدِيث الْمُتَقَدّم من قَوْله (صلى الله عَلَيْهِ وآله): (لَا تَقولُوا مَا شَاءَ الله وشئت قُولُوا مَا شَاءَ الله ثمَّ شِئْت).

ب- إِن النَّبِي (صلى الله عَلَيْهِ وآله) حَيْثُ أنكر على ذَلِك الْخَطِيب كَانَ هُنَاكَ من يتَوَهَّم مِنْهُ التَّسْوِيَة بَين المقامين عِنْد الْجمع بَين الاسمين بضمير وَاحِد، فَمنع من ذَلِك، وَحَيْثُ لم يكن هُنَاكَ من يلبس عَلَيْهِ أَتَى بضمير الْجمع وَهَذَا لَعَلَّه أقرب من الَّذِي قبله.

ت- إِن ذَلِك الْمَنْع لم يكن على وَجه التحتم بِدَلِيل الْأَحَادِيث الأخرى، بل على وَجه النّدب والإرشاد إِلَى الْأَوْلَوِيَّة فِي إِفْرَاد اسْم الله تَعَالَى بِالذكر من التَّعْظِيم اللَّائِق بجلاله، وَهَذَا يرجع فِي الْحَقِيقَة إِلَى مَا قَالَه أَئِمَّة الْأُصُول أَولا لَكِن بِزِيَادَة أَن ذَلِك لَيْسَ حتما وَحِينَئِذٍ فَلَا تكون الْوَاو مقتضية للتَّرْتِيب.

ث- إِنَّ ذَلِك الْإِنْكَار كَانَ مُخْتَصًّا بذلك الْخَطِيب، وَكَأن النَّبِي (صلى الله عَلَيْهِ وآله) فهم عَنهُ أَنه لم يجمع بَينهمَا فِي الضَّمِير إِلَّا لتسويته بَينهمَا فِي الْمقَام، فَقَالَ لَهُ (بئس الْخَطِيب أَنْت) فَيكون ذَلِك مُخْتَصًّا بِمن حَاله كَذَلِك.

ج- وزاد العلائي مرجحًا الرأي الأخير: وَلَعَلَّ هَذَا الْجَواب هُوَ الْأَقْوَى لِأَن هَذِه الْقِصَّة وَاقعَةُ عينٍ وَمَا ذَكرْنَاهُ مُحْتَمل ويؤثر هَذَا الِاحْتِمَال فِيهَا أَن يحمل على الْعُمُوم فِي حقّ كل أحد، فَإِذا انْضَمَّ إِلَى ذَلِك حَدِيث أبي دَاوُد الَّذِي علم فِيهِ النَّبِي (صلى الله عَلَيْهِ وآله) أمته كَيْفيَّة خطْبَة الْحَاجة وفيهَا {وَمن يعصهما} بضمير التَّثْنِيَة قوي ذَلِك الِاحْتِمَال.

لقد حاول العلائي تسويغ الروايتين بما يتوافق ورأي أغلب النحويين بإفادة (الواو) لمطلق الجمع. وإذا أخذنا الروايتين على ظاهرهما ترتَّب عليهما أمران؛ هما:

- في قوله: (ومن يعصهما) دلَّت (الواو) على مطلق الجمع؛ إذ ساوى بين المعصيتين، فعاد الضمير عليهما معًا.

- وفي رواية التفريق: (أي: ومن يعص الله ورسوله...)، دلَّت (الواو) على الترتيب؛ لأنَّه فرَّق بين معصية الله ورسوله.

وقد تناول المفسرون هذا الحديث في جملة من الآيات القرآنية، التي عُطِفَ فيها الرسولُ (صلى الله عليه وآله) أو غيره على لفظ الجلالة. ومنها قوله تعالى:﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾[سورة الأنفال/ ٢٠]. والمناسبة في ذلك هي عودُ الضمير مفردًا على المثنى؛ إذ جاء هذا الحديث ليؤكّد ما ورد في القرآن الكريم عند عطف الرسول (ص) على لفظ الجلالة بعود الضمير مفردًا على لفظ الجلالة تنزيهًا له (جلَّ جلاله) أو إفراد كلٍّ منهما (الله ورسوله).

ونبدأ من قوله تعالى:﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾[سورة التوبة/ من الآية ٦٢]، ففي هذه الآية تقدَّم لفظا الله ورسوله وهذان اللفظان بمقام التثنية، غير أنَّ ضمير الغائب في قوله تعالى: [يرضوه] جاء للمفرد، مع أنَّ المتعاطفين في مقام المثنى، فلم يأت الضمير للمثنى، فجاء على غير المألوف اللغوي لغرض بلاغي، واختلف العلماء في مرجع الضمير، فقيل: مرجع الضمير على الرسول (صلى الله عليه وآله)؛ لأنه الأقرب[٥٣]، وقيل: عاد الضمير على الأشرف، وهو الله تعالى[٥٤]. وذهب معظمُ العلماء إلى عود الضمير على الاثنين لكون الطاعة واحدة؛ قال

الثعلبي: «ولم يقل يرضوهما؛ لأنّ رضا الرسول داخل في رضا الله، فردَّ الكناية - يعني الضمير - إلى الله»[٥٥]. أو على تقدير حذف خبر إحدى الجملتين، ليبين المحذوفَ المذكورُ. قال الزجاج: «ولم يَقُل يُرْضوهُمَا؛ لأنَّ المعْنَى يَدُلُّ عليه، فحذف استخفافًا، المعنى: (والله أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ، وَرَسُوله أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ)»[٥٦]. وعلَّل الزمخشري ذلك قائلا: «وإنما وحد الضمير؛ لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله صلى الله عليه [وآله] وسلم، فكانا في حكم مرضيّ واحد، كقولك: إحسان زيد وإجماله نعشني وجبر مني. أو والله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك»[٥٧].

وهناك أمران سهلا توحيد الضمير في هذه الآية، قال ابنُ هشام: «وَسَهل إِفْرَاد الضَّمِير أَمْرَانِ: معنوي؛ وَهُوَ أَن إرضاء الله سُبْحَانَهُ إرضاء للرَسُول عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام وَبِالْعَكْسِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ﴾ [سورة الفتح/ من الآية/ ١٠]. ولفظي؛ وَهُوَ تَقْدِيم إِفْرَاد أَحَق، وَوجه ذَلِك أَن اسْم التَّفْضِيل الْمُجَرّد من (أل) والإضافة وَاجِب الإفراد نَحْو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [سورة يوسف/ من الآية ٨] ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [سورة التوبة/ من الآية ٤٢] إِلَى قَوْله) ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾»[٥٨].

وبذلك تتحققُ الفائدة المرجوة من هذا الاستعمال؛ فإحداهما معنويَّة ترتبطُ بتنزيه الله تعالى من الاشتراك والجمع مع البشر في المنزلة، فضلًا عن أنَّ الحدثَ واحدٌ، يتحققُ بتحقق الآخر، وأعني أنَّ إرضاء الله تعالى هو إرضاءٌ لرسوله الكريم، وهذا تشريفٌ للنبي (صلى الله عليه وآله)؛ لاشتمال ضمير الواحد عليه، وعلى الله، وهذا فضلٌ من الله تعالى له دون سواه من البشر. والفائدة الثانية ترتبطُ باللفظ والإعراب، وهو كونُ مجيء اسم التفضيل مفردًا إذا كان مجردًا من (أل)

والإضافة. وهذا الوصفُ ينسجمُ مع ما أراده الرسول (صلى الله عليه وآله) عند تصويب العبارة في الحديث المذكور آنفًا، فقوله: (ومن يعص الله ورسوله) بدلًا من (ومن يعصهما) يتناغمُ مع الفائدة الأولى (المعنوية)، والثانية كذلك؛ إذ إنَّ قوله: (ومن يعص الله ورسوله) أعطى للواو معنى الترتيب، وليس الجمع.

إذن معظم الآراء تتفقُ مع الرأي الأول، القائل بأنَّ الطاعة واحدة، غير أنَّ الرأيَ الثاني (الذي يذهب إلى تقدير حذف خبر إحدى الجملتين، ليبين المحذوفَ المذكورُ) جاء بتزكية النحويين[٥٩]، لأنَّه مبنيّ على التقدير؛ فالآية مكونة من جملتين في نظرهم، الأولى: والله أحق أن يرضوه، والثانية: ورسوله أحق أن يرضوه، فأغنى خبر إحداهما عن الأخرى لدلالة المذكور على المحذوف. وهو رأيٌ يتعارضُ مع الصنعة النحويَّة؛ لأنَّ العطف سيكون عطفَ جملةٍ على أخرى في سياق التفضيل، وبتكرار فعل التفضيل نفسه، والصواب أن يُفاضَلَ بين شيئين في فعلٍ واحد، وإن كان هذان الشيئان بصيغة المثنى، كما جاء في تفضيل الاثنين المعطوفين على غيرهما بفعل واحد في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [سورة البقرة/ من الآية ٢١٩].

وذُكِرَتْ هذه المسألة عند المفسرين في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [سورة الأنفال/ ٢٠]، فقد تقدم اسمان متعاطفان بالواو، وهما (الله ورسوله)، وعاد عليهما الضمير مفردًا مذكرًا في قوله (عنه)، والأصلُ أن يكون الضمير مطابقًا لمرجعه (أي: عنهما)، ولكن اشتراك المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه بالطاعة آذن بإفراد الضمير، فالطاعةُ للرسول هي طاعةٌ لله تعالى،

قال العكبريّ: «لأنَّ أمرَ الرسول تابع لأمر الله تعالى؛ ولأنَّ الرسول قائمٌ مقام الله بدليل قوله: ﴿إِنَّ الذينَ يُبايعونك إِنَّما يُبايعون الله﴾ [الْفَتْح: ١٠]»[٦٠].

واستشهد صاحب غرائب التفسير وعجائب التأويل بالحديث - موضع الدراسة - للدلالة على توحيد الضمير مع لفظ الجلالة عند العطف عليه، قال: «قوله: (وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ) كان القياس (عنهما)؛ لتقدم ذكر الله ورسوله في قوله: (أَطِيعُوا الله وَرَسُولَهُ)، وذهب بعضهم إلى أنه يعود إلى الله وحده، وبعضهم إلى أنه يعود إلى رسوله، لأنه المنبي عن الله، وقيل: إلى الله ورسوله، ووحد لأن أمر الله أمر رسوله. الغريب: كما لا يجوز إطلاق لفظ التثنية على الله سبحانه وحده، كذلك لا يجوز إجراء التثنية مع الغير؛ لأن التثنية تقتضي المماثلة، وهو منزَّه عن المثل والشبه، ومثله في القرآن: (اسْتَجِيبُوا للهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ) ولم يقل دعواكم، وكذلك قوله: (وَالله وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ). وجاء النكيرُ عن النبي - صلى الله عليه [وآله] وسلم - على من ذكره بلفظ التثنية مع الغير، وهو أن رجلاً جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه [وآله] وسلم - فقام بين يديه وقال: من أطاع الله ورسوله فقد رشد، ومن عصاهما فقد غوى، فقال: «بئس خطيب القوم أنت، هلا قلت: ومن عصى الله ورسوله»[٦١]. يتبيَّنُ ممَّا تقدَّم أنَّ الاستعمال القرآني في عود الضمير على لفظ الجلالة (الله) والمعطوف عليه (رسوله) يكونُ بالمفرد؛ لذلك نهى الرسول (ص) ذلك الخطيب - في الحديث المتقدّم - عن استعماله بالمثنى تنزيهًا لله تعالى أو لأنَّ معصية الرسول من معصية الله كما يقول المفسرون.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [سورة الأحزاب/ من الآية ٥٦]؛ فقد عُطِفَ (الملائكة) على لفظ الجلالة؛ واختُلِف في عود الضمير في (يُصلّون)، على النحو الآتي:

- «قالت فرقة الضمير فيه لله وللملائكة، وهذا قولٌ من الله تعالى شرف به ملائكته، فلا يصحبه الاعتراض الذي جاء في قول الخطيب عند النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم: (من أطاع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد ضل)، فقال له رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم: «بئس الخطيب أنت» قالوا؛ لأنه ليس لأحد من البشر أن يجمع ذكر الله تعالى مع غيره في ضمير واحد، ولله تعالى أن يفعل من ذلك ما شاء.

- وقالت فرقة: في الكلام حذفٌ تقديره: (إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون)، ودلَّ الظاهر من القول على ما ترك، وليس في الآية اجتماع في ضمير.

- وقالت فرقة: بل جمع الله تعالى الملائكة مع نفسه في ضمير، وذلك جائز للبشر فعله، ولم يقل رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم «بئس الخطيب أنت» لهذا المعنى وإنما قاله؛ لأن الخطيب وقف على «ومن يعصهما» وسكت سكتة، وممَّا يؤيد هذا أن في كلام النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم في مصنف أبي داود «ومن يعصهما» فجمع ذكر الله تعالى مع رسوله في ضمير، ومما يؤيد القول الأول أن في كتاب مسلم «بئس الخطيب أنت قل ومن يعص الله ورسوله». قال القاضي أبو محمد: وهذا يحتمل أن يكون لما خطأه في وقفه وقال له: «بئس الخطيب أنت» (أصلح له بعد ذلك جميع كلامه؛ لأن فصل ضمير اسم الله تعالى من ضمير غيره أولى لا محالة، فقال له: «بئس الخطيب أنت») لموضع خطأه في الوقف وحمله على الأولى في فصل الضميرين. وإن كان جمعهما جائزا»[٦٢].

لقد أشار ابن عطية إلى مسألة مهمة ترتبطُ بالحديث النبويّ موضع الدراسة، وهي مسألة الوقف؛ إذ خرَّجت إحدى الفرق مسألة جمع الله تعالى الملائكة مع نفسه في ضمير، وعدّوا ذلك جائزًا للبشر، وهذا

يُعارضُ تخريج الحديث النبوي، الذي أكَّد ضرورة الفصل بين الله ورسوله؛ لذلك قالوا: إنَّ الخطيبَ قد وقف عند «ومن يعصهما» وسكت سكتة؛ ما جعل الرسول (صلى الله عليه وآله) ينهاه، ويصحح له.

وفي قوله: (يصلّون) ما يوحي الجمع بالعطف بين الله تعالى والملائكة؛ لأن ضمير الجمع عائد إلى لفظ الجلالة والملائكة، وليس في هذا تشريك في عبادة، بل تشريك بما فيه تعظيم للمعطوف، وفي ذلك زيادة تشريف للنبي (ص) وتعظيم له، وحثّ لأمّته على الصلاةِ عليه.

ثالثًا: تَصويباتٌ لُغَويَّةٌ دعا لها ذوقُ النَّبيِّ (ص)

ممَّا رُوي عن الرسول (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله) أنَّه قد نهى عنه قوله: ((لاَ يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبُثَتْ نَفْسِي، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي))[٦٣]. جاء في معجم العين في مادة (لَقِسَ): «اللَّقِسُ: الشَّرِهُ النَّفْس، الحريصُ على كلِّ شيء، ولَقِسَتْ نفسه إلى الشيء: نازعته حرصاً. وفي الحديث: ((لا تقل خبثت نفسي، ولكن لَقِسَتْ))»[٦٤]. إنَّ النَّهيَ عن استعمال (خبثَ) هو بسبب ما تحملُهُ ظاهرًا من معنىً سلبيّ، وإلّا فإنَّ اللفظين معًا هما بمعنى واحد، أي مترادفتان؛ قال أبو عبيد: «فَالْمَعْنى فيهمَا وَاحِد، وَلكنَّه كره قبح اللَّفْظ فِي خبثت»[٦٥]. وهذا القبح اتفق عليه أهل اللغة في عصر صدر الإسلام، قال ابن فارس: «وممَّا كُرِه فِي الإسلام من الألفاظ قول القائل: (خَبُثَت نفسي)»[٦٦].

وأمَّا تفضيلُ (لَقِسَتْ)، فإنَّه من باب الأدب في القول نظرًا لما تحمله لفظة (خبث) من دلالة سلبية؛ قال البغويّ: « قَوْله: «لقستْ نَفسِي»، وتمقستْ: إِذا غَثَتْ، وَمعنى قَوْله: خبثت هَذَا أَيْضا، وَلكنَّه كره لفظ الْخبث، فَأَرْشَدَهُمْ إِلَى اسْتِعْمَال اللَّفْظ الْأَحْسَن وهجران الْقَبِيح مِنْهُ»[٦٧]. وزاد الزمخشريُّ: «وَإِنَّمَا كَرِهَ خبثتْ؛ لقبح لَفظه، وألَّا يَنْسب الْمُسلم الْخبث إِلَى نَفسه»[٦٨].

وقال ابن الأثير: «وَإِنَّمَا كَرِه «خَبُثَتْ» هَرَباً مِنْ لَفْظ الخُبث والخَبيث»[٦٩]. فالمؤمنُ الطاهرُ لا يضيفُ إلى نفسه الخبث والفساد بوجهٍ من الوجوه[٧٠]. ولا سيَّما بعد أن وردَ في القرآن الكريم ذمُّ الخبث والخبيث، قال تعالى: ﴿ما كانَ الله لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ عَلى ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [سورة آل عمران/ من الآية ١٧٩]، وقال: ﴿لِيَمِيزَ الله الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [سورة الأنفال/ ٣٧].

وقد أجمل ابنُ الأعرابي الدلالة السلبية للفظ (الخبث) قائلًا: «أصلُ الخُبْثِ في كلامِ العَرَبِ: المكروه، فإنْ كانَ من الكلامِ فهو الشَّتْمُ، وإنْ كانَ من المِلِلِ فهو الكُفْرُ، وإنْ كانَ من الطعام فهو الحرامُ، وإنْ كانَ من الشرابِ فهو الضَّارُّ»[٧١]. فهو مكروهٌ في استعمالاته اللغوية كلِّها.

فالمسألةُ اعتباريَّةٌ ذوقيَّةٌ، ومن ثَمَّ شرعيَّةٌ بعد ثبوت كراهيتها على لسان الرسول (ص)، ومن غير المناسبِ أن ينسبَ الإنسانُ المؤمنُ الطاهرُ الخبثَ إلى نفسِهِ.

خلاصة البحث

بعد جولةٍ علميَّةٍ في رحاب الحديث النَّبويّ، وما تضمَّنه من مظاهر التصويب اللغويّ والألفاظ المنهيّ عنها ظهرت لنا هذه النتائج المستخلصة من متن البحث ومسائله، وهي على النحو الآتي:

- ترجيح الاستئناف على العطف في جملة (ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ)؛ وذلك لاشتراط بعض النحويين معنى التراخي في (ثُمَّ) مع المفردات، وليس الجمل، وهو رأيٌ يُجنّبنا عطفَ مشيئة العباد على مشيئة الله تعالى.
- قولنا: (ما شاء الله وشاء فلان)، هذا التركيبُ محرَّمٌ، وغيرُ جائز؛ وذلك لأنَّ المتكلّم به جعل المخلوقَ مساويًا للخالق عزّ وجل في المشيئة.
- ثبوت كراهية استعمال (زرع) وإرادة

(حرث)، وجواز استعمال (الزُّرّاع) و(الحُرَّاث) وإرادة ما يؤولُ إليه الزَّرع.

إنَّ حديث الرسول (صلى الله عليه وآله) بلُغة الرجل اليمني وقوله: ((لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ)) ليس من باب اللحن، بل هو من سعة اللغة، وتيسيرِ التواصل مع النَّاس. وهذا إقرارٌ بقبول اللهجات العربيَّة التي تكلّم بها العرب آنذاك، بما أنَّها فصيحةٌ لم تخرج عن سنن العرب في كلامها.

- نهى الرسول (صلى الله عليه وآله) عن الجمع بينه وبين الله سبحانه وتعالى بالضمير؛ تحرّزًا من التسوية بينهما، وطلبًا للتأدّب في ذكر الله عزّ وجل. ويؤكِّدُ هذه الحقيقة عود الضمير على (الله ورسوله) في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم بالمفرد، وليس المثنى.

- لا يستقيمُ تخريجُ إحدى الفرق مسألة جمع الله تعالى الملائكة مع نفسه في ضمير، بأنَّه جائزٌ للبشر، لأنَّه يُعارضُ تخريج الحديث النبوي، الذي أكَّد ضرورة الفصل بين الله ورسوله؛ لذلك قالوا: إنَّ الخطيبَ قد وقف عند «ومن يعصهما» وسكت سكتة؛ ما جعل الرسول (صلى الله عليه وآله) ينهاه، ويصحح له.

- إنَّ النَّهيَ عن استعمال (خبثَ)، وتفضيل (لقس) جاء بسبب ما تحملُهُ اللفظة ظاهرًا من معنىً سلبيّ، وإلّا فإنَّ اللفظين معًا هما بمعنى واحد، أي مترادفتان وأمَّا تفضيلُ (لَقِسَتْ)، فإنَّه من باب الأدب في القول نظرًا لما تحمله لفظة (خبث) من دلالة سلبية، فالمسألةُ اعتباريَّةٌ ذوقيَّةٌ، ومن ثَمَّ شرعيَّةٌ بعد ثبوت كراهيتها على لسان الرسول (صلى الله عليه وآله)، ومن غير المناسبِ أن ينسبَ الإنسانُ المؤمنُ الطاهرُ الخبثَ إلى نفسِهِ.

الهوامش:

١- المعجم الكبير، أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ): ٦/ ٣٥. رقم الحديث: (٥٤٣٧).

٢- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج الجريري النهرواني (ت٣٩٠هـ): ٩٤.

٣- روي في كتب الحديث: «أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ». ينظر المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ): ٢/ ٤٧٧. رقم الحديث: (٣٦٤٣). ورواه بنصِّه - في أعلاه - أهلُ اللغة، ينظر مراتب النحويين: ٢٣، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ): ٢/ ٣٤١. وروي باختلافٍ قليل: ((أرْشِدُوا أخاكم فإنَّهُ قد ضَلَّ)). ينظر الخصائص: ٣/ ٢٤٩.

٤- ينظر لسان العرب: ١١/ ٣٩٠.

٥- الخصائص: ٣/ ٢٤٩.

٦- ينظر تاريخ آداب العرب: ١/ ١٥٣.

٧- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): ١٨٣.

٨- فن الخطابة الدينية، علي ونوس: ١٤.

٩- من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، أبو الحسن خيثمة القرشي (ت٣٤٣هـ): ٧٥.

١٠- المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، أبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ): ٥/ ٢١١. رقم الحديث: (٢٨٩٣).

١١- هو نصر بن سيار من مجموعة أبيات كتبها إلى بني أمية. ينظر في: البيان والتبيين: ١/ ١٤٦، والعقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ): ١/ ٨٦.

١٢- ينظر وداعًا بابل، مايكل إيرارد، ترجمة بندر الحربي: ١٤.

١٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها:

٢/ ٣٤١.

١٤- ينظر في كتب الحديث: مسند الشهاب، أبو عبد الله القضاعي المصري (ت٤٥٤هـ): ١/ ٣٣٨. رقم الحديث: (٥٨٠). وشعب الإيمان: ٣/ ٢١١. وفي كتب اللغة ينظر: الأضداد، أبو بكر ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ): ٢٤٤. والخصائص: ٣/ ٢٤٩.

١٥- ينظر فضائل القرآن، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم (ت٢٢٤هـ): ٣٤٩. والأضداد: ٢٤٤.

١٦- مسند الإمام أحمد: ٣٨/ ٢٩٩ - ٣٠٠. رقم الحديث: (٢٣٢٦٥).

١٧- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ): ٩/ ٣٦٢. رقم الحديث: (١٠٧٥٨).

١٨- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد الدارمي (ت٢٥٥هـ): ٣/ ١٧٦٩. رقم الحديث: (٢٧٤١).

١٩- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر البزار (ت٢٩٢هـ): ٧/ ٢٥١.

٢٠- عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ): ٥٤٤. رقم الحديث: (٩٨٤).

٢١- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ): ٤/ ١٣٢.

٢٢- ينظر مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان الهروي القاري (ت١٠١٤هـ): ٧/ ٣٠٠٨. رقم الحديث: (٤٧٧٨).

٢٣- البديع في علم العربية، ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ): ١/ ٣٥٩. وينظر الفكر النحوي في القرن السابع الهجري - ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) أنموذجًا، د. كريم حمزة حميدي: ٢٦٠.

٢٤- ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ): ٨٣.

٢٥- يُنظر الكتاب، لسيبويه (ت١٨٠هـ): ٣/ ٥٢، والمقتضب، أبو

العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ): ١/ ١٠، والجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد المرادي (ت٧٤٩هـ): ٤٢٦، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأُشْمُوني (ت٩٠٠هـ): ٢/ ٤١٧.

٢٦- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري (ت٥٣٨هـ): ٤٠٤.

٢٧- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٧/ ٣٠٠٨. رقم الحديث: (٤٧٧٨).

٢٨- ينظر شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت١٤٢١هـ): ٦/ ٤٩٤.

٢٩- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان الدارمي (ت٣٥٤هـ): ١٣/ ٣٠. رقم الحديث: (٥٧٢٣).

٣٠- تهذيب اللغة: ٢/ ٧٩.

٣١- معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ): ١٨١.

٣٢- تفسير الماوردي (النكت والعيون)، الماوردي (ت٤٥٠هـ): ٥/ ٤٦٠.

٣٣- مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي (من أعلام القرن السادس الهجري): ٩/ ٣٧٢.

٣٤- في الكتاب: (صلّي)، والصواب ما أثبتناه.

٣٥- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): ١٧/ ٢١٨.

٣٦- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي (ت٧٧٥هـ): ١٨/ ٤١٩.

٣٧- النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، القصَّاب (ت٣٦٠هـ): ٤/ ٢١٣-٢١٤. ويُنظر الحديثُ الذي استدلَّ به في كتاب: الفوائد، أبو القاسم ابن الجنيد البجلي (ت٤١٤هـ): ٢/ ٧. رقم الحديث: (٩٧٨). ورواية الحديث فيه: ((إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَنِي مَلْحَمَةً وَمَرْحَمَةً، وَلَمْ يَبْعَثْنِي تَاجِرًا وَلَا زَرَّاعًا...)).

٣٨- معترك الأقران في إعجاز القرآن،

ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ): ٢/ ٢١٨.

٣٩- مسند الإمام أحمد: ٣٠/ ١٨٢. رقم الحديث: (١٨٢٤٧).

٤٠- السنن الكبرى، للنسائي: ٥/ ٢٢٩. رقم الحديث: (٥٥٠٥).

٤١- مرجع الضمير في القرآن الكريم، د. محمد حسنين صبرة: ٦٧.

٤٢- النهاية في غريب الحديث: ٣/ ٢٥١.

٤٣- الكتاب: ١/ ٣٤.

٤٤- ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٩٠.

٤٥- المقتضب: ١/ ١٠.

٤٦- الكتاب: ١/ ٤٣٨.

٤٧- ينظر المفصل في صنعة الإعراب: ٤٠٣، وأسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ): ٢١٩. وشرح المفصل: ٥/ ٧. وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٣/ ١٢٠٣، والجنى الداني: ١٥٨.

٤٨- نُسِبَ هذا الرأي إلى الفراء، وقُطرب، وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، والربعي، ونُسِبَ أيضًا إلى بعض الكوفيين. ينظر الجنى الداني: ١٥٨ - ١٥٩، ومغني اللبيب: ٤٦٤، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٦٨ - ٦٩

٤٩- ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٩٠.

٥٠- ينظر المصدر نفسه: ٩٠.

٥١- المراسيل، أبو داود السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ): ١٠٢.

٥٢- ينظر الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٩١ - ٩٣.

٥٣- ينظر أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله ابن الشجري (ت٥٤٢هـ): ٢/ ٤٥.

٥٤- ينظر ليس في كلام العرب، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): ٣٤٣.

٥٥- ينظر الكشف والبيان: ١/ ١٨٩.

٥٦- معاني القرآن وإعرابه، أبو

إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ): ٢/ ٤٥٨.

٥٧- الكشاف: ٢/ ٢٨٥.

٥٨- ينظر مغني اللبيب: ٥٠٩.

٥٩- ينظر مغني اللبيب: ٥٠٩، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٦٥،.

٦٠- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ): ٢/ ٦٤٨ - ٦٤٩.

٦١- غرائب التفسير وعجائب التأويل، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت٥٠٥هـ): ١/ ٤٣٧.

٦٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ): ٤/ ٣٩٧ - ٣٩٨.

٦٣- صحيح البخاري: ٨/ ٤١. رقم الحديث: (٦١٧٩).

٦٤- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ): ٥/ ٧٨.

٦٥- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت٢٢٤هـ): ٣/ ٣٣٤.

٦٦- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ): ٩٣.

٦٧- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن الفراء البغوي (ت٥١٦هـ): ١٢/ ٣٥٩.

٦٨- الفائق في غريب الحديث: ٣/ ٣٢٥.

٦٩- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت٦٠٦هـ): ٤/ ٢٦٤.

٧٠- ينظر كتاب الحيوان، أبو عثمان الجاحظ (ت٢٥٥هـ): ١/ ٣٣٥.

٧١- إصلاح غلط المحدثين، أبو سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ): ٢٢.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١/ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢. إصلاح غلط المحدثين، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، المحقق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣. الأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت٣٢٨هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. (د.ت).

٤. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/ ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.

٥. البديع في علم العربية، ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، المجلد الأول بتحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، المجلد الثاني بتحقيق: د. صالح حسين العايد، مطبوعات جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١/ ١٤١٩ه.

٦. البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار ومكتبة الهلال، بيروت/ ١٤٢٣هـ.

٧. تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي، (د.ط)، (د.ت).

٨. التبيان في إعراب القرآن، أبو

البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ط)، (د.ت).

٩. تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت٤٥٠هـ)، المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، (د.ط)، (د.ت).

١٠. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.

١١. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط٢/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٢. الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريري النهرواني (ت٣٩٠هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١/ ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٣. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، المحقق: د فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١/ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٤. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د.ت).

١٥. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)، حققه وخرج

أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط١/ ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

١٧. شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت١٤٢١هـ)، دار الوطن للنشر، الرياض/ ١٤٢٦هـ، (د.ط).

١٨. شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط٢/ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٩. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٠. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدَّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١. شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد

للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١/ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٢. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، حققه وضبط نصوصه وقدَّم له الدكتور عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف - بيروت، ط١/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢٣. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢/ ١٤١٤ه - ١٩٩٣م.

٢٤. العقد الفريد، أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤٠٤هـ.

٢٥. عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢/ ١٤٠٦هـ.

٢٦. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط)، (د.ت).

٢٧. غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (ت٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، (د.ط)، (د.ت)

٢٨. غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف

العثمانية، حيدر آباد- الدكن، ط١/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٩. الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي -محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، ط٢/ (د.ت).
٣٠. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت٧٦١هـ)، المحقق: حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ط١/ ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣١. فضائل القرآن، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، ط١/ ١٤١٥هـ -١٩٩٥م.
٣٢. الفكر النحوي في القرن السابع الهجري - ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) أنموذجًا، د. كريم حمزة حميدي، الرافد للمطبوعات - بغداد، ط١/ ٢٠١٨م.
٣٣. فن الخطابة الدينية، علي ونوس، دار النهضة - دمشق، ط١/ ٢٠٠٧م.
٣٤. الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، ط١/ ١٤١٢ه.
٣٥. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٦. كتاب الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت٢٥٥هـ)، بتحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢/ ١٩٦٥م.
٣٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن

أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣/ ١٤٠٧هـ.

٣٨. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٣٩. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة. (د.ط)، (د.ت).

٤٠. اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت٧٧٥هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط١/ ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤١. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣/ ١٤١٤هـ.

٤٢. ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت٣٧٠هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢/ مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٣. المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط٢/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٤. مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الاسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (من أعلام القرن السادس الهجري)، حققه وعلق عليه: لجنة

من العلماء والمحققين الأخصائيين، قدم له: السيد محسن الأمين العاملي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، ط١/ ١٩٩٥م.

٤٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ.

٤٦. مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن عليّ اللغويّ الحلبي (ت٣٥١هـ)، حققه وعلَّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة/ ١٩٥٥م.

٤٧. المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ.

٤٨. مرجع الضمير في القرآن الكريم، د. محمد حسنين صبرة، دار غريب - القاهرة/ ٢٠٠١م.

٤٩. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

٥٠. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥١. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤١١ه -

١٩٩٠م.

٥٢. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٥٣. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١/ (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٥٤. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١/ ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

٥٥. مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢/ ١٤٠٧ه - ١٩٨٦م.

٥٦. معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية - حلب، ط١/ ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٥٧. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٨. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، عبد الرحمن بن أبي بكر،

جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٩. معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ)، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، ط١/ ١٤١٢هـ.

٦٠. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط٢، (د.ت).

٦١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط٦/ ١٩٨٥م.

٦٢. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١/ ١٩٩٣م.

٦٣. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. - بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٦٤. من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة بن سليمان القرشي الشامي الأطرابلسي (ت٣٤٣هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - لبنان/ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦٥. النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: علي بن غازي

التويجري وآخرين، دار القيم - دار ابن عفان، ط١/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٦٦. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٦٧. وداعًا بابل، مايكل إيرارد، ترجمة بندر الحربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١/ ٢٠١٣م.